

اجراءات التقاضي الإلكتروني "الدعوى المدنية نموذجاً"

"Electronic litigation procedures "civil lawsuit as a model

روة محمد¹، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، الجزائر.

roua.m@centre-univ-mila.dz

بوزيد حميد²، الجزائر. bouzidhamid426@gmail.com

تاريخ قبول المقال: 01-05-2025 ..

تاريخ إرسال المقال: 14-01-2025

ملخص:

تلعب التكنولوجيا الحديثة دوراً محورياً في تسهيل الإجراءات القضائية، مما يوفر الوقت والجهد والتكاليف للمتقاضين والدولة، اعتمدت العديد من الدول خططا لتطوير القضاء باستخدام التقنية الحديثة في تسجيل الدعاوى، تقديم الأدلة، الدفع الإلكتروني للرسوم، والإخطارات القضائية، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الإجراءات التقليدية وامكانية تحويلها إلى إلكترونية، تهدف الدراسة إلى تقديم تصور عملي لتطبيق اجراءات التقاضي الإلكتروني للدعوى المدنية لإمكانية تطبيقها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الإلكتروني، المحكمة الإلكترونية، الدعوى المدنية الإلكترونية.

Abstract:

Modern technology plays a pivotal role in facilitating judicial procedures, saving time, effort and costs for litigants and the state. Many countries have adopted plans to develop the judiciary using modern technology in registering lawsuits, submitting evidence, electronic payment of fees, and judicial notifications. In this study, we relied on the descriptive analytical approach to analyze traditional procedures and the possibility of converting them to electronic ones, The study aims to provide a practical vision for the application of electronic litigation procedures in civil litigation for the possibility of applying them in Algeria.

Key words : Electronic litigation, electronic court. Electronic civil lawsuit.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم ثورة معلوماتية هائلة أثرت بشكل عميق على مختلف جوانب الحياة، وكان من المتوقع أن تنعكس هذه الثورة على مرفق القضاء بكافة تفاصيله، ومع التطور التكنولوجي المتسارع، بات من الضروري تسليط الضوء على مدى إسهام التكنولوجيا في تسريع الفصل في الدعاوى المدنية، وهو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأنظمة القضائية.

ورغم مظاهر تأثير الثورة التكنولوجية على الحياة اليومية، بما في ذلك المنظومة القضائية، لا يزال تطبيق مفهوم "التقاضي الإلكتروني" في الدعاوى المدنية عبر المحاكم الإلكترونية يشكل إشكالية قائمة، ويرجع ذلك إلى غياب معالجة تشريعية واضحة لهذا المفهوم، حتى في الأنظمة التي بدأت تبنيه. لقد ولدت الثورة المعلوماتية العديد من التطبيقات التي أحدثت تغييرات جذرية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية، مثل الحكومة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية. وفي سياق القضاء، يظهر أثر هذه الثورة بوضوح في مواجهة مشكلة التأخير في الفصل في الخصومات المدنية، وهو الأمر الذي قد يدفع بعض الأطراف إلى اللجوء للعنف لاسترداد حقوقهم.

في ظل هذه التحولات، تجاوز الزمن العديد من المفاهيم والممارسات التقليدية، بما في ذلك المستندات الورقية والإجراءات البيروقراطية، التي باتت غير مواكبة للتقدم التقني، ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد حلول مبتكرة تسهم في تسهيل إجراءات التقاضي وتعزيز كفاءة النظام القضائي. إحدى هذه الحلول تتمثل في إدخال التكنولوجيا الحديثة ضمن الإجراءات القضائية، بما يمهّد الطريق لإنشاء "المحكمة الإلكترونية"، هذه المحكمة تمثل قمة التطور التكنولوجي في المجال الإجرائي المدني، وتسعى لتبسيط الإجراءات، تقليل المدد الزمنية اللازمة للفصل في القضايا، وتحقيق العدالة بشكل أسرع وأكثر فاعلية.

لذلك، يعتبر تبني المحاكم الإلكترونية خطوة محورية نحو مواكبة متطلبات العصر الرقمي لتحقيق نظام التقاضي الإلكتروني، بما يضمن تعزيز كفاءة القضاء وتلبية احتياجات المجتمع المتجددة. **إشكالية الدراسة:**

سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني في الدعوى المدنية؟

تقسيم الدراسة:

للإجابة على هذه الاشكالية اعتمدنا الخطة التالية:

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للدراسة.

المطلب الاول: مفهوم التقاضي الإلكتروني.

المطلب الثاني: مفهوم المحكمة الإلكترونية.

المبحث الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني في الدعوى المدنية.

المطلب الاول: إجراءات رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الإلكترونية.

المطلب الثاني: إجراءات الحكم في الدعوى المدنية أمام المحكمة الإلكترونية.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للدراسة.

ظهر مفهوم التقاضي الإلكتروني كوسيلة مبتكرة لتطوير منظومة العدالة من خلال استخدام الأدوات الرقمية لتقديم خدمات قضائية متكاملة، وفي إطار هذا التطور، برزت فكرة المحكمة الإلكترونية كخطوة متقدمة تهدف إلى تحويل المحاكم التقليدية إلى منصات رقمية متكاملة تقدم خدماتها بشكل إلكتروني كامل، في هذا المبحث، سيتم التطرق إلى مفهوم التقاضي الإلكتروني والمحكمة الإلكترونية، مع تسليط الضوء على أهميتهما في تحقيق العدالة الرقمية وتطوير النظام القضائي.

المطلب الاول: مفهوم التقاضي الإلكتروني:

أولاً: تعريف التقاضي الإلكتروني.

يعرف التقاضي الإلكتروني على أنه هو استخدام التقنيات الحديثة ونظم المعلومات لإدارة الإجراءات القضائية إلكترونياً، بما يشمل تسجيل الدعاوى، تبادل المستندات، الدفع الإلكتروني للرسوم، وإبلاغ الخصوم بقرارات المحكمة.¹

ويعرف أيضاً على أنه عملية قضائية تعتمد على الوسائل الرقمية لتقديم الدعاوى، التواصل بين الأطراف، وإصدار الأحكام، مما يسهم في تسريع العدالة وتقليل التكاليف.

كما هناك من يعتبره بأنه نظام متكامل لتحويل الإجراءات القضائية التقليدية إلى إلكترونية، بدءاً من تقديم الدعوى وحتى إصدار الحكم، بهدف تحقيق كفاءة أعلى في العمل القضائي.²

¹ - محمد خليل، زيان براج، "التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد، 07، العدد 01، 2022، ص 03.

² - حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة، الأردن، 2010، ص 57.

ونحن في هذا المقام نعتبره وسيلة عصرية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات لتسهيل الوصول إلى العدالة، عبر تقديم الخدمات القضائية بشكل إلكتروني دون الحاجة للحضور المادي إلى المحاكم، عبر تطبيق الوسائل التقنية في جميع مراحل التقاضي لضمان شفافية الإجراءات وسرعتها، مع توفير بيئة تفاعلية تضمن حقوق الأطراف المعنية.¹

ثانياً: مميزات التحول نحو التقاضي الإلكتروني.

- ان استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة مرفق القضاء يحقق فوائد جمة، من أبرزها:
- توفير قاعدة بيانات تضم المبادئ القضائية الصادرة عن مختلف المحاكم، وقاعدة بيانات للبحوث القانونية، يعدّ أداة فعالة تساعد القضاة في إصدار الأحكام وتعليلها، وإتاحتها للمحامين على موقع إلكتروني مجاني يعزز الحياة القانونية ويخلق حراكاً قانونياً نشطاً لضمان الحماية.
 - تمكن التقنيات الحديثة المتقاضين من تحرير صحيفة الدعوى والإجراءات المرتبطة بها عبر بوابة إلكترونية، مما يقلل الجهد والوقت المطلوب من موظفي المحاكم، ويخفض استهلاك الورق المستخدم في التوثيق التقليدي.²
 - تُسهّل التقنيات الحديثة متابعة ملفات القضايا من أي مكان وفي أي وقت، مما يوفر الوقت للقضاة والمتقاضين. كما يمكن للمحامين الاطلاع على ملفات القضايا والقرارات الصادرة على مدار الساعة، مما يقلل الفترات الزمنية المطلوبة للإجراءات.
 - تمكّن الوسائل الحديثة المحاكم من إخطار المتقاضين بالإجراءات المتخذة في قضاياهم بسهولة وفعالية.³
 - توفر الخدمات الإلكترونية إمكانية استخراج الشهادات والأحكام وسداد الرسوم إلكترونياً، مما يحد من تردد المتقاضين على المحاكم.⁴
 - تسهم التكنولوجيا في تسريع تبادل الوثائق بين المحاكم والجهات المساعدة مثل الشرطة القضائية ونقابة المحامين، عبر شبكة موحدة تتمتع بمستوى أمان عالٍ.

¹ - نصيرة لوني، " التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 05، 2021، ص 05.

² - أشرف جودة محمد محمود، "المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، 2020، ص ص 48-49.

³ - نسيم ترجمان، مداح حاج علي، "آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 05، العدد 02، ص 124.

⁴ - أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني: استعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2014، ص 17.

- تقدم النظم الإلكترونية للقضاة نماذج جاهزة لأحكام مماثلة بناءً على سوابق قضائية، مما يساعد القاضي في اختيار الحكم الأنسب للقضية المنظورة.
- تسجل البيانات القضائية إلكترونياً، مما يسهل على القاضي الوصول إلى الأنظمة والأحكام القانونية والدراسات الفقهية ذات الصلة، مما يمكنه من إصدار حكم دقيق وعادل¹.
- تتيح الأنظمة الإلكترونية الرقابة المباشرة على سير القضايا دون الحاجة لنقل ملفاتها إلى إدارات التفتيش القضائي، مما يسرع عملية الفصل في الدعاوى.
- تمنع التقنية إصدار حكمين متناقضين لنفس الخصوم ولنفس الأسباب، سواء من محكمتين مختلفتين أو من أقسام المحكمة ذاتها.
- يحول التسجيل الإلكتروني للدعاوى دون تسجيل موضوع واحد أكثر من مرة، إذ يرفض النظام تلقائياً تسجيل أي قضية متكررة.
- تُتيح التكنولوجيا للمحكمة العليا فحص ملفات القضايا إلكترونياً دون الحاجة لنقل الملفات ورقياً، مما يوفر الوقت والجهد².
- تطبيق هذه التقنيات يعزز كفاءة القضاء ويرتقي بجودة خدماته، مسهماً في تحقيق العدالة بشكل أكثر سرعة ودقة.

ثالثاً: معوقات التقاضي الإلكتروني.

التحول نحو التقاضي الإلكتروني يواجه العديد من المعوقات التي قد تعرقل تطبيقه بشكل كامل من أبرزها:

1/ المعوقات التقنية:

- ضعف البنية التحتية التكنولوجية في بعض المناطق، مثل شبكات الإنترنت والحواسيب.
- عدم توفر أنظمة إلكترونية متكاملة وقادرة على إدارة جميع مراحل التقاضي.
- مخاوف متعلقة بأمن المعلومات وحماية البيانات القضائية من الاختراق أو التلاعب³.

2/ المعوقات القانونية:

- غياب التشريعات القانونية الداعمة لاستخدام الوسائل الإلكترونية في التقاضي.

¹ - ليلي عصماني، "نظام التقاضي الإلكتروني آلية لنجاح الخطط التنموية"، مجلة المفكر، العدد 13، 2016، ص 217.

² - أشرف جودة محمد محمود، مرجع سابق، ص 51.

³ - عائشة عينوش، "معوقات تطبيق التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص،

2021، ص 215.

- نقص القوانين المتعلقة بالاعتراف بالأدلة الإلكترونية وإجراءات التبليغ الرقمي.
- تحديات التوافق مع القوانين المحلية والدولية المتعلقة بالعدالة الرقمية.

3/ المعوقات البشرية:

- ضعف المهارات التقنية لدى العاملين في المجال القضائي، مثل القضاة والموظفين والمحامين... الخ.
- مقاومة التغيير من قبل بعض الأطراف المعتادة على الأساليب التقليدية.
- نقص الوعي لدى المتقاضين بأهمية وفوائد التقاضي الإلكتروني¹.

4/ المعوقات المالية:

- التكلفة العالية لإنشاء وتشغيل الأنظمة الإلكترونية المتطورة.
- قلة الموارد المالية المخصصة لتطوير البنية التحتية القضائية الرقمية.
- الحاجة إلى تمويل مستمر لصيانة وتحديث الأنظمة الإلكترونية.

5/ المعوقات الإدارية:

- غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطبيق التقاضي الإلكتروني.
- ضعف التنسيق بين الجهات القضائية المختلفة لضمان تكامل الأنظمة.
- نقص التخطيط لإدارة التحول بشكل تدريجي ومنظم.

6/ المعوقات الثقافية والاجتماعية:

- الخوف من فقدان الوثائق في الإجراءات الرقمية مقارنة بالتقليدية.
- صعوبة التعامل مع التكنولوجيا لدى بعض فئات المجتمع، خاصة كبار السن.
- تفاوت مستويات الإلمام بالتكنولوجيا بين المتقاضين.

7/ المعوقات المتعلقة بالخصوصية:

- مخاوف المتقاضين من تسريب معلوماتهم أو انتهاك خصوصيتهم.
- الحاجة إلى ضمان سرية البيانات وتوفير بيئة رقمية آمنة للتعامل القضائي².

¹ - اسلام عبد المنعم صياد، "الالكترونية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية دراسة مقارنة"، المجلة القانونية، 2017، ص ص 512-513.

² - احمد بن محمد الشمري، دور الادارة الإلكترونية في تطوير مرفق القضاء الاداري، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر، العدد 17، 2019، ص ص 51-52.

وعليه فإن معالجة هذه المعوقات يتطلب رؤية شاملة تشمل تحديث البنية التحتية، تطوير الإطار القانوني، رفع وعي العاملين والمتقاضين، وتوفير الدعم المالي والتقني المستمر.

المطلب الثاني: مفهوم المحكمة الإلكترونية.

أولاً: تعريف المحكمة الإلكترونية.

نظام التقاضي من خلال المحكمة الإلكترونية، يتيح للمتقاضين إقامة دعواهم وتقديم أدلتهم وأوجه دفاعهم ودفوعهم وحضور جلسات المحاكمة، للحصول على حكم قضائي يستجيب لطلباتهم ويحمي حقوقهم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية التي تمثل جزءاً من نظام تقني يمكن القضاة من الاتصال بالمتقاضين دون حضورهم المادي، ومباشرة إجراءات التقاضي من خلال هذا النظام، كما يتيح نظام التقاضي بتقنية المحكمة الإلكترونية شفافية وسرعة في الحصول على المعلومات، وفيما يلي أهم التعريفات المتفق عليها للمحكمة الإلكترونية.

كما تعرف بأنها المحكمة التي تعتمد بالكامل على التكنولوجيا الحديثة لإدارة إجراءات التقاضي، بدءاً من رفع الدعاوى وتقديم المستندات، مروراً بعقد الجلسات عن بُعد، وصولاً إلى إصدار الأحكام إلكترونياً.

ويعرفها البعض الآخر بأنها نظام قضائي رقمي يسمح بإجراء جميع العمليات القضائية إلكترونياً، بما يشمل التبليغات، التواصل بين الأطراف، وإدارة الملفات الرقمية بطريقة آمنة وسريعة.¹

تعرف أيضاً على أنها مؤسسة قضائية تعمل على تقديم خدماتها عبر منصات إلكترونية تفاعلية، بهدف تسهيل الإجراءات القضائية وتقليل الحاجة للحضور المادي.

هناك كذلك من يعتبرها بيئة رقمية متكاملة تُمكن القضاة، المحامين، والمتقاضين من التفاعل في إطار قضائي معتمد على الوسائل الإلكترونية لتحقيق العدالة بكفاءة.²

من خلال ما تقدم من تعريفات يمكننا تقديم التعريف التالي، محكمة حديثة تُستخدم فيها التكنولوجيا لتسهيل الإجراءات القضائية التقليدية، مما يوفر الوقت والجهد للأطراف المعنية ويعزز

¹ - نجا زعزوعة، "المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص 98.

² - صفاء أوتاني، "المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، 2012، ص 165.

الشفافية وسرعة البت في القضايا، ويتم ذلك بواسطة منصة قضائية رقمية تعمل على إدارة القضايا والتواصل بين الأطراف من خلال أنظمة رقمية متطورة، مع ضمان أمان وسرية المعلومات.¹

ثانياً: المكونات التقنية والبشرية والإدارية للمحكمة الإلكترونية.

تمثل تجهيزات المحكمة الإلكترونية العمود الفقري للمحكمة الإلكترونية، فلا وجود لهذا النظام إلا بتوافر الأجهزة والوسائل الإلكترونية، والمقومات البشرية المؤهلة، وكذا الأطر القانونية والتنظيمية، لتقوم هذه الأخيرة بدورها المحوري في إجراءات سير الدعوى، ولتشغيل المحكمة الإلكترونية بكفاءة، يجب توفير مجموعة من التجهيزات التقنية والبشرية والإدارية التي تشمل:

1/ التجهيزات التقنية:

وسوف نعرض فيما يلي إلى توضيح عناصر التجهيز التقني للمحكمة الإلكترونية:

- البنية التحتية التكنولوجية:

✓ حواسيب وخوادم قوية ومتطورة لتخزين وإدارة البيانات القضائية.

✓ شبكات إنترنت عالية السرعة وأمنة لضمان الاتصال الفعال.

- أنظمة إدارة القضايا:

✓ برامج لإدارة الملفات القضائية إلكترونياً.

✓ منصات رقمية لتقديم الدعاوى ومتابعة القضايا إلكترونياً.

- منصات الجلسات الافتراضية:

✓ برامج لعقد الجلسات عن بُعد عبر الفيديو مع خاصية تسجيل الجلسات.

✓ أدوات للتفاعل الإلكتروني بين القاضي والمحامين والأطراف.

- برامج وأدوات التوقيع الإلكتروني:

✓ أجهزة وبرامج للتوقيع الإلكتروني المعتمد لتوثيق الوثائق القضائية.

- القاعات ذكية:

✓ تجهيز قاعات المحكمة الافتراضية بأجهزة عرض وشاشات عالية الجودة.

✓ توفير ميكروفونات وكاميرات لضمان جودة الصوت والصورة أثناء الجلسات.

- مراكز اتصال إلكترونية:

✓ مكاتب مجهزة لدعم الأطراف التي تواجه صعوبة في استخدام الأنظمة الإلكترونية.

¹ - أشرف جودة محمد محمود، مرجع سابق، ص 28.

– الربط والتكامل للبيانات:

- ✓ تكامل الأنظمة القضائية مع قواعد بيانات الجهات الحكومية الأخرى.
- ✓ ربط إلكتروني مع مكاتب المحامين لتسهيل تبادل المعلومات.

– أمن المعلومات:

- ✓ أنظمة حماية البيانات والبرمجيات المضادة للاختراق.
- ✓ بروتوكولات تشفير لحماية سرية المعلومات والملفات¹.

2/ التجهيزات البشرية:

فيما يلي أهم عناصر التجهيز البشري للمحكمة الإلكترونية:

– التدريب التقني:

- ✓ ضمان تدريب القضاة، المحامين، والموظفين على استخدام الأنظمة الرقمية.
- ✓ رفع مستوى الوعي التقني لدى الأطراف المتقاضية.

– فرق الدعم الفني:

- ✓ توفير فرق تقنية متخصصة لإدارة وصيانة الأنظمة الإلكترونية.
- ✓ خدمات دعم فني على مدار الساعة لحل المشكلات التقنية.

3/ التجهيزات الإدارية والتنظيمية:

– الإطار القانوني:

- ✓ قوانين وتشريعات تنظم التقاضي الإلكتروني وتعترف بالإجراءات الرقمية.
- ✓ وضع لوائح تنفيذية لعمل المحكمة الإلكترونية.

– نظام إدارة العمليات:

- ✓ إنشاء وحدة لإدارة المحكمة الإلكترونية والإشراف على تشغيلها.
- ✓ تطوير دليل إرشادي لاستخدام الخدمات الإلكترونية.

– خدمات الدفع الإلكتروني:

- ✓ أنظمة متكاملة لدفع الرسوم القضائية إلكترونياً.
- ✓ ضمان التنسيق والربط وتعاون مع البنوك والمؤسسات المالية لتسهيل العمليات المالية.

¹ – إيمان بنت محمد بن عبد الله الغثامي، "التقاضي عن بعد دراسة تطبيقية فقهية على النظام السعودي"، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة نجران، 2020، ص ص 995-997.

- سياسات وبرامج المتابعة والتقييم:

- ✓ منصات لمتابعة سير القضايا والجلسات في الوقت الفعلي.
- ✓ برامج وأدوات لتحليل أداء المحكمة الإلكترونية وتقديم تقارير دورية.
- توفير هذه التجهيزات يضمن عمل المحكمة الإلكترونية بكفاءة، مع تحقيق أهدافها في تسهيل الإجراءات وتسريع تحقيق العدالة.¹

المبحث الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني في الدعوى المدنية.

يقصد بسير الدعوى إلكترونياً، مباشرة إجراءات التقاضي المقررة قانوناً عبر الموقع الإلكتروني المخصص لهذا الغرض، كما يجوز للخصوم إيداع المذكرات وتقديم المستندات وإبداء الدفاع والطلبات والاطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني المخصص لذلك.²

تتم إجراءات الدعوى القضائية أمام المحكمة الإلكترونية بأساليب وضوابط تختلف عن إجراءاتها أمام المحاكم التقليدية، وسوف نتناول فيما يلي إجراءات رفع الدعوى وتبليغ العرائض القضائية بالطريق الإلكتروني، ثم نتعرض لتداول الدعوى أمام المحكمة الإلكترونية، على النحو التالي.

المطلب الأول: إجراءات رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الإلكترونية.

إجراءات رفع الدعوى القضائية أمام المحكمة الإلكترونية تتميز بالسهولة والفعالية باستخدام الوسائط الإلكترونية الحديثة، مما يسهم في تبسيط الإجراءات وضمان راحة المتقاضين. وفيما يلي الخطوات المتبعة:

أولاً: رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الإلكترونية:

- التعاقد مع المحامي:

- ✓ يقوم المدعي بالتواصل مع محامٍ متخصص عبر الموقع الإلكتروني الخاص به، يقوم المدعي بكتابة شكواه وتقديم طلبه، إذا قبل المحامي الدعوى، يتم إرسال رسالة تتضمن بيانات التعاقد وشروط أتعاب المحاماة وطريقة سدادها.
- ✓ بعد ذلك، يصدر المدعي توكيلاً إلكترونياً للمحامي من خلال منصة مرتبطة بمصلحة الأحوال المدنية، مع التأكد من الهوية عبر نظام الشباك الموحد للحالة المدنية.

¹ - رباب محمود عامر، "التقاضي في المحكمة الإلكترونية"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 25، 2019، ص 395.

² - خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 20008، ص 59.

- إعداد صحيفة الدعوى:
 - ✓ يتولى المحامي إعداد صحيفة الدعوى إلكترونياً باستخدام نظام تحرير خاص. يُدخل جميع البيانات المطلوبة، مثل:
 - ✓ اسم المدعي وصفته ومهنته وموطنه.
 - ✓ اسم المدعى عليه وبياناته.
 - ✓ وقائع الدعوى وطلبات المدعي وأسانيدها.
 - ✓ المحكمة المختصة بنظر الدعوى.
 - ✓ تاريخ تقديم الصحيفة.
 - ✓ يُدّيل المحامي الصحيفة بتوقيعه الإلكتروني ويرسلها إلى موقع المحكمة الإلكترونية، مع تقديم بريده الإلكتروني أو رقم هاتفه للتواصل.¹
- تسجيل الدعوى:
 - ✓ تتم مراجعة صحيفة الدعوى من قبل الموظفين المختصين (كتاب الضبط)، للتأكد من استيفاء البيانات والمستندات المطلوبة، بعدها تُسجل الدعوى إلكترونياً.
- تسديد الرسوم القضائية:
 - ✓ تُسدد الرسوم إلكترونياً باستخدام وسائل متعددة مثل النقود الإلكترونية، التحويل البنكي، أو بطاقات الدفع (فيزا أو ماستر كارد).
- توزيع الدعوى:
 - ✓ يقوم النظام الإلكتروني بتوزيع الدعوى على الأقسام القضائية المختصة، مع تحديد موعد وساعة انعقاد الجلسة.
 - ✓ يتم إعلام المدعى عليه بعريضة الدعوى من خلال المحضر الإلكتروني، باستخدام البريد الإلكتروني المسجل على البطاقة الذكية بعد تفعيل التوقيع الإلكتروني للمواطنين.
- متابعة الدعوى إلكترونياً:
 - ✓ تتم إدارة الدعوى بالكامل عبر منصة التقاضي الإلكتروني، بما يشمل:
 - ✓ إيداع المذكرات.
 - ✓ تقديم المستندات.

¹ - رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض، "نحو نظام قضائي الكتروني التقاضي الإلكتروني بين النظرية والتطبيق"، مجلة الدراسات القانونية والفقهية، العدد 18، 2024، ص ص 364-367.

✓ عرض الدفاع والدفع والطلبات.

✓ الاطلاع على أوراق الدعوى إلكترونياً.¹

ثانياً: تبليغ صحيفة ومستندات الدعوى المدنية في نظام المحكمة الإلكترونية:

في إطار عمل المحكمة الإلكترونية، يتم إعلان الأوراق القضائية باستخدام الوسائل الإلكترونية، حيث يتولى "المحضر الإلكتروني" إعلان المدعى عليه فور تسلم المحرر الإلكتروني لصحيفة الدعوى، تختلف آلية الإعلان حسب الفئة المستهدفة كما يلي:

- تبليغ الأشخاص الطبيعية:

✓ الفرض الأول: علم المدعي بالبريد الإلكتروني للمدعى عليه.

✓ إذا كان المدعي يعلم البريد الإلكتروني للمدعى عليه، يتم ذكره في صحيفة الدعوى.

✓ يتولى المحضر القضائي الإلكتروني إرسال التبليغ عبر موقع المحكمة الإلكتروني.

✓ يتضمن البريد الحكومي المرسل التفاصيل الآتية:

✓ رقم القضية.

✓ تاريخ ومكان انعقاد الجلسة.

✓ الجهة القضائية المختصة.

✓ الرقم الكودي الموحد الذي يتيح للمدعى عليه الاطلاع على القضية، تبادل المذكرات إلكترونياً، ومتابعة الإجراءات والاحكام والقرارات بأمان.

✓ الفرض الثاني: عدم علم المدعي بمحل إقامة المدعى عليه أو بريده الإلكتروني.

✓ إذا كان المدعي لا يعرف بريد المدعى عليه، يقوم قلم كتاب ضبط المحكمة الإلكترونية بطلب

بياناته من قاعدة بيانات مصلحة الأحوال المدنية عبر الربط الشبكي.

✓ تُعرض قائمة بالأسماء المشابهة لاسم المدعى عليه مرفقة بصورهم الشخصية دون الكشف عن

بياناتهم.

✓ بمجرد تعرف المدعي على المدعى عليه من خلال الصورة، يتم التواصل معه عبر الطرق

الإلكترونية المذكورة سابقاً.

¹ - أحمد بن محمد الشمري، مرجع سابق، ص 28.

- تبليغ الإدارات والهيئات الحكومية:

✓ بالنسبة للإدارات والجهات الحكومية، يتم التبليغ عبر الربط البيني المعلوماتي المتاح بين الجهات الحكومية في إطار مشروع الحكومة الإلكترونية.

✓ تُرسل التبليغات إلى المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات الحكومية المعنية عبر بريدّها المهني، مما يضمن السرعة والفعالية.

- تبليغ الأشخاص المعنوية:

✓ يتم تبليغ الأشخاص المعنوية مثل الشركات التجارية والجمعيات والمؤسسات الخاصة عبر المواقع الإلكترونية الخاصة بهم.

✓ تُرسل التبليغات إلى الشركات عبر البريد الإلكتروني المُسجل في صحيفة السجل التجاري.¹ هذا النظام الإلكتروني يضمن دقة التبليغ وسرعته، ويوفر وسيلة آمنة للتواصل بين الأطراف المعنية، بما يساهم في تحسين كفاءة النظام القضائي وتيسير إجراءات التقاضي.²

ثالثاً: إجراءات تبادل أوراق ومستندات الدعوى وإدارة الجلسات أمام المحكمة الإلكترونية:

تتيح المحكمة الإلكترونية تداول أوراق ومستندات الدعوى وإدارة الجلسات باستخدام التقنيات الحديثة، مما يوفر العديد من المزايا مثل السرعة، الكفاءة، والشفافية، فيما يلي تفاصيل تبادل أوراق ومستندات الدعوى وإدارة الجلسات المرتبطة بالتقاضي الإلكتروني:

- إدارة الجلسة وضبطها:

✓ يتولى القاضي مسؤولية إدارة الجلسة بمساعدة معاونيه.

✓ عند موعد الجلسة المحدد، يتم فتح منصة التقاضي الإلكتروني المربوطة بشبكة المحكمة الداخلية.

✓ تُرسل جميع بيانات الدعوى إلكترونياً إلى الحاسوب الخاص بهيئة المحكمة، بما يشمل:

✓ عريضة الدعوى والمستندات المرفقة.

✓ التوكيلات الإلكترونية الخاصة بالمحامي.

✓ تفاصيل التبليغ مثل توقيته وكيفيته.

¹ - رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض، مرجع سابق، ص 368.

² - خالد ممدوح ابراهيم، مرجع سابق، ص ص 62-63.

- عرض المعلومات:
 - ✓ تُعرض بيانات الدعوى على شاشة كبيرة داخل قاعة المحكمة لتيسير اطلاع جميع الأطراف عليها.
 - ✓ يمكن للمتحدث تقديم دفاعه أو دفعه عبر ميكروفونات مزودة بنظام تحويل الصوت إلى نص إلكتروني، يظهر مباشرة على الشاشة.
- علنية وسرية الجلسات:
 - ✓ تُدار الجلسات بشكل علني ما لم يتطلب القانون جعلها سرية.
 - ✓ في حالة الجلسات السرية، تُوقف التقنيات الخاصة بال بث والعرض بأمر القاضي.
- تسجيل المرافعات:
 - ✓ تُسجل مرافعات الخصوم إلكترونياً وتحفظ على وسائط رقمية لتكون مرجعاً للقاضي أثناء نظر القضية.
- ضوابط جلسات الترافع الإلكتروني:
 - ✓ تبدأ الجلسة في موعدها المحدد وتستمر حتى يصدر القاضي قراراً بإنهائها.
 - ✓ تُحدد مدة زمنية للجلسات، مثل 30 يوماً من افتتاحها، مع إمكانية تمديدتها بناءً على مبررات تقبلها المحكمة.
- إرسال التبليغات:
 - ✓ يتلقى أطراف الدعوى رسائل نصية تتضمن تفاصيل العمليات، وروابط الدخول للجلسات، ودليل التواصل مع الدعم الفني في حالة حدوث مشاكل.
- تبادل المذكرات والمستندات:
 - ✓ تُقدم المذكرات إلكترونياً وفقاً لحقوق مخصصة، مع الالتزام بعدم التكرار.
 - ✓ يمكن إرفاق المستندات والصور المطلوبة وتقديمها عبر المنصة.
- مواعيد تقديم الطلبات والدفع:
 - ✓ تُمهّل المحكمة أطراف الدعوى فترة زمنية محددة لتبادل المذكرات أو الرد على الطلبات.
 - ✓ لا يجوز تمديد المهلة لنفس السبب إلا في حالة تقديم عذر مقبول¹.

¹ - لرقط فريدة، هوام علاوة، "التقاضي الإلكتروني"، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، المجلد 06، العدد 04، 2021، ص 189-190.

- **التحضير والتأكد من الهوية:**
 - ✓ يتولى أعوان القضاء تحضير أطراف الدعوى والتحقق من هوياتهم وصفاتهم إلكترونياً قبل بدء الجلسة.
 - ✓ يُفعل النظام التقني ويُختبر لضمان سلامته وجاهزيته¹.
 - **الحضور والالتزام:**
 - ✓ يجب على الأطراف تسجيل أسمائهم بالكامل باللغة العربية وتشغيل الكاميرا طوال مدة الجلسة.
 - ✓ في حالة خروج أحد الأطراف وعدم عودته خلال 10 دقائق، تستمر الجلسة.
 - ✓ يُطلب من الأطراف الحاضرين بالهدوء وتجنب التشويش أو الدخول والخروج المتكرر.
 - **التدخل والتواصل بين الأطراف أثناء الجلسة الإلكترونية :**
 - ✓ يتم التحدث بإذن رئيس الجلسة، ويُسمح بمشاركة المستندات عبر الشاشة بعد موافقة القاضي.
 - ✓ يُحظر إرسال رسائل خاصة أو عامة أثناء الجلسة.
 - **محاضر الجلسات:**
 - ✓ يُحرر محضر إلكتروني لكل جلسة، يتضمن تفاصيل الحضور والإجراءات.
 - ✓ تُحفظ محاضر الجلسات كجزء من ملف القضية الإلكتروني².
 - **إجراءات النطق بالحكم:**
 - ✓ تُعقد جلسات المداولة بين القضاة إلكترونياً مع الحفاظ على سريتها، ويقتصر الحضور على القضاة الذين استمعوا للمرافعات.
 - ✓ يتم النطق بالحكم عن بُعد عبر الاتصال المرئي.
 - ✓ تُرسل الأحكام للأطراف إلكترونياً، مع إمكانية تقديم طلبات التنفيذ عبر المنصة ذاتها.
- المطلب الثاني: إجراءات الحكم في الدعوى المدنية أمام المحكمة الإلكترونية:**
- عندما تصبح الدعوى مهياًة للفصل فيها، ويكون الخصوم قد قدموا دفوعهم وطلباتهم، تقرر هيئة المحكمة قفل باب المرافعة ووضع الدعوى للحكم، يعتبر الحكم القرار القضائي الصادر في خصومة، وفقاً لما يحدده القانون، سواء كان حلاً نهائياً للموضوع أو متعلقاً بمسألة إجرائية، يمر الحكم في الدعوى الإلكترونية بالمراحل التالية:

¹ - رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض، مرجع سابق، ص ص 372-377.

² - حازم محمد الشرعة، مرجع سابق، ص 74.

- **المداولة الإلكترونية:**

✓ المداولة هي اجتماع القضاة بشكل خاص وسري لاتخاذ القرار القضائي في الدعوى، حيث لا يُسمح بحضور الخصوم أو تقديم مرافعات أثناء هذه المرحلة.

- **آلية المداولة الإلكترونية:**

✓ تتم المداولة عبر وسائل الاتصال المرئي باستخدام تقنيات الفيديو عن بعد وبرامج الوسائط المتعددة التي تدمج الصوت والصورة.

✓ يحصل كل قاضي على نسخة إلكترونية من ملف الدعوى من خلال منصة المحكمة الإلكترونية.

- **شروط المداولة الإلكترونية:**

✓ يجب أن تتم المداولة بعد الانتهاء من جميع المرافعات وقبل النطق بالحكم.

✓ حضور القضاة الذين حضروا للمرافعة فقط.

✓ لا يجوز أن يشارك في المداولة أي قاضي لم يحضر المرافعة.

- **سرية المداولة:**

✓ تُعقد المداولات ضمن نطاق السرية التامة، ولا يُسمح بمشاركة أو اطلاع أي أطراف خارجية.

- **كتابة الحكم:**

✓ بعد انتهاء المداولة والتوصل إلى قرار نهائي، يتم إعداد الحكم وكتابته، وفق الخطوات التالية:

- **صياغة الحكم:**

✓ يقوم القضاة بتوثيق الحكم إلكترونياً مع تضمين أسبابه القانونية.

✓ يتم التوقيع الإلكتروني على نسخة الحكم من قبل رئيس الجلسة وجميع أعضاء الهيئة القضائية.

- **إيداع الحكم:**

✓ تُودع مسودة الحكم، موقعة من القضاة، ضمن ملف الدعوى الإلكتروني.¹

✓ تُرسل نسخة رسمية إلى إدارة المحكمة، بينما تُتاح نسخة مختصرة وغير موقعة على موقع المحكمة الإلكتروني.²

¹ - أحمد شوقي يوسف، "الجوانب الإجرائية والموضوعية لإلكترونية القضاء في القانون الإجرائي المعاصر في ضوء التحول الرقمي وانجاز العدالة"، مرجع سابق، ص 1282.

² - داديار حميد سليمان، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الانترنت دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، جامعة صلاح الدين، كلية القانون، العراق، 2012، ص 113.

✓ يمكن للخصوم أو الأطراف الأخرى الحصول على نسخة مختصرة من الحكم مقابل رسوم تدفع إلكترونياً.

- تبليغ الحكم:

✓ يتولى قلم كتابة المحكمة الإلكترونية إخطار الأطراف فور صدور الحكم، حيث يتمكن الخصوم من الاطلاع عليه إلكترونياً بمجرد إيداعه في ملف الدعوى.

✓ يضمن هذا النظام سرعة الإعلان الشخصي للأحكام، مما يُمكن المحكوم ضده من الطعن على الحكم فوراً دون الحاجة لانتظار النسخ الورقية أو التوقيعات التقليدية.¹

- تنفيذ الحكم:

✓ تنفيذ الأحكام يتم بشكل إلكتروني بالكامل لضمان الكفاءة والسرعة.

- إجراءات التنفيذ:

✓ تقوم إدارة التنفيذ بمراجعة الحكم من خلال الربط القضائي الإلكتروني.

✓ يستطيع القاضي إصدار الصيغ التنفيذية بشكل مباشر عبر المنصة الإلكترونية، دون الحاجة لمواعيد تقليدية للكتابة أو استخراج نسخ ورقية.

يوفر النظام الإلكتروني لإصدار وتنفيذ الأحكام القضائية مزايا عديدة، تشمل تقليل الوقت، تعزيز الشفافية، ويُعد هذا التحول الرقمي خطوة جوهرية نحو تحسين كفاءة القضاء وتحقيق مبدأ سهولة الوصول إليه.

الخاتمة:

شهدت الدول العربية، مثل الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، ومصر، تطورات ملحوظة في مجال التقاضي الإلكتروني، مستندة إلى تشريعات متطورة وإجراءات تقنية مبتكرة، تهدف هذه التجارب إلى تحسين الوصول إلى العدالة، تسريع البت في القضايا، وتقليل التكلفة على المتقاضين، يُبرز نجاح هذه التجارب إمكانية الاستفادة منها كنموذج يُحتذى به في دول أخرى، بما في ذلك الجزائر، التي تسعى لتحقيق تحول رقمي شامل في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع القضاء.

حيث يُعد التقاضي الإلكتروني أداة واحدة لتحسين أداء القضاء وتعزيز العدالة في الجزائر، أين يمكن الاستفادة من التجارب الرائدة المذكورة لتطوير نموذج جزائري يراعي فيه خصوصية المجتمع، ويأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المحلية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، كل يتطلب تعاوناً وثيقاً بين

¹ - أحمد بن محمد الشمري، مرجع سابق، ص ص 38-39.

الحكومة، الهيئات القضائية، وكل الأطراف المتعاملة مع قطاع القضاء لتحقيق التحول الرقمي الناجح والمستدام.

1/ نتائج الدراسة:

- **التقاضي الإلكتروني كوسيلة لتحسين العدالة:**
 - ✓ يوفر التقاضي الإلكتروني وسيلة مبتكرة لتحسين كفاءة مرفق القضاء وسرعة الفصل في القضايا، من خلال تقليل الإجراءات الروتينية واستبدالها بالأنظمة الرقمية.
- **أهمية الإطار القانوني والتشريعي:**
 - ✓ نجاح التجارب المذكورة اعتمد على وجود إطار تشريعي وتنظيمي واضح يدعم التحول الرقمي في لمرفق القضاء، مع ضمان حماية حقوق الأطراف.
- **تطوير البنية التحتية التقنية:**
 - ✓ وجود أنظمة إلكترونية ذكية وبوابات مخصصة للتقاضي الإلكتروني (مثل "نجاز" في السعودية و"العدالة الذكية" في الإمارات) كان عاملاً رئيسياً في نجاح تطبيق التقاضي الإلكتروني.
- **الفائدة الاجتماعية والاقتصادية:**
 - ✓ يسهم التحول الرقمي لمرفق القضاء في تقليل الأعباء المالية على الأطراف، تحسين الشفافية. وتعزيز تحقيق العدالة.
- **التحديات المشتركة:**
 - ✓ رغم النجاحات المحققة، نلاحظ وجود تحديات تعاني منها معظم الدول مثل الحاجة لتدريب العاملين، ضمان الأمان السيبراني، ومواجهة مقاومة بعض الأطراف للتغيير.

2/ التوصيات لتطبيق النموذج في الجزائر:

- وضع وصياغة إطار تشريعي شامل:
- ✓ إصدار قوانين وتنظيمات مخصصة للتقاضي الإلكتروني، تشمل تعريفاً واضحاً للمفاهيم، وتحديد الإجراءات وضمانات الأمان السيبراني.
- ✓ التوسع في الاعتراف بالمستندات والتوقيعات الإلكترونية وحجبتها القانونية.
- **تطوير البنية التحتية الرقمية:**
 - ✓ إنشاء منصات إلكترونية مخصصة للتقاضي، مشابهة لمنصة "العدالة الذكية" الإماراتية أو "نجاز" السعودية، مع ضمان سهولة الاستخدام واستيعاب اللغات المحلية.
 - ✓ تجهيز المحاكم بوسائل الاتصال عن بعد والأدوات التقنية اللازمة لإدارة الجلسات.

– التدريب والتأهيل:

✓ تنظيم برامج تدريبية للقضاة، المحامين، وموظفي المحاكم حول آليات التقاضي الإلكتروني واستخدام الأنظمة التقنية.

✓ توعية المواطنين بأهمية وطرق الاستفادة من خدمات التقاضي الإلكتروني.

– ضمان الحماية القانونية والتقنية:

✓ وضع بروتوكولات صارمة لحماية البيانات الشخصية والمستندات الإلكترونية، لمنع التزوير أو الاختراق.

– البدء بالتطبيق التدريجي:

✓ البدء بمشاريع تجريبية للتقاضي الإلكتروني في محاكم نموذجية (مثل المحاكم الإدارية أو التجارية) لتقييم الفعالية قبل التوسع على نطاق وطني.

– الاستفادة من التجارب الدولية:

✓ دراسة النماذج الناجحة في الدول الأخرى وتكييفها بما يتناسب مع الواقع الجزائري، خاصة في ما يخص الجوانب التقنية والتنظيمية.

المراجع:

الكتب:

1. حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة، الاردن، 2010.
2. أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني: استعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2014.
3. خالد ممدوح ابراهيم، التقاضي الإلكتروني الدعوى الإلكترونية واجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2008.

أطروحات الدكتوراه:

1. يوسف سيد عوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2012.
2. داديار حميد سليمان، الاطار القانوني للتقاضي المدني عبر الانترنت دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، جامعة صلاح الدين، كلية القانون، العراق، 2012.

المقالات العلمية:

1. محمد خليل، زيان براهيم، "التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد، 07، العدد 01، 2022.

اجراءات التقاضي الإلكتروني "الدعوى المدنية نموذجاً"

2. نصيرة لوني، " التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 05، 2021.
3. أشرف جودة محمد محمود، "المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، 2020.
4. نسيمة ترجمان، مداح حاج علي، "آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 05، العدد 02، 2022.
5. ليلي عصماني، "نظام التقاضي الإلكتروني آلية لنجاح الخطط التنموية"، مجلة المفكر، العدد 13، 2016.
6. عائشة عينوش، "معوقات تطبيق التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، 2021.
7. اسلام عبد المنعم صياد، "الالكترونية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية دراسة مقارنة"، المجلة القانونية، 2017 .
8. احمد بن محمد الشمري، دور الادارة الإلكترونية في تطوير مرفق القضاء الاداري، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر، العدد 17، 2019.
9. نجا زعزوعة، "المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2021.
10. صفاء أوتاني، "المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، 2012.
11. ايمان بنت محمد بن عبد الله الغثامي، "التقاضي عن بعد دراسة تطبيقية فقهية على النظام السعودي"، مجلة علوم الشريعة والدراسات الاسلامية، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة نجران، 2020.
12. رباب محمود عامر، "التقاضي في المحكمة الإلكترونية"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 25، 2019.
13. أحمد شوقي يوسف، "الجوانب الاجرائية والموضوعية لإلكترونية القضاء في القانون الاجرائي المعاصر في ضوء التحول الرقمي وانجاز العدالة"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 43، 2024.
14. رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض، "تحو نظام قضائي الكتروني التقاضي الإلكترونية بين النظرية والتطبيق"، مجلة الدراسات القانونية والفقهية، العدد 18، 2024.
15. لرقط فريدة، هوام علاوة، "التقاضي الإلكتروني"، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، المجلد 06، العدد 04، 2021.